الزمان – السنة الرابعة عشرة – العدد 4094 الاربعاء 17 من صفر 1434 هـ 11 من كانون الثاني (يناير) 2012م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vo1/14. UK. Issue 4094 Wednesday 11/1/2012

الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي

الحلقة الثانية عشرة

د. محمد ياس خضير الغريري
بيروت

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة، تحول النظام الدولي من نظام توازن القوى الى نظام ثنائي القطبية. وقد ارتبطت تركيا بتطورات هذا النظام عن طريق مشاركتها في التفاعلات التي حدثت خلال هذه المرحلة من مراحل النظام السياسي الدولي، اذ برزت اهمية تركيا خلال هذه المرحلة لطرفي الصراع، ولكن هدف تركيا الرئيسي حدد موقف تركيا بالانحياز الى الولايات المتحدة الامريكية، مختارة في الوقت نفسه الدخول في الصرع الدولي (الحرب الباردة)، ليس كطرف محايد، وانما كطرف منحاز. اثر هذا الموقف التركي بدوره في تحديد ملامح سياسة تركيا الخارجية، لمراحل زمنية مقبلة لم تتغير، بالرغم من الاحداث التي حصل خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي التي ادت الى تغيير تكتيكي، حاولت تركيا عن طريقه ان تبرز اهميتها من جديد.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (انه توجد علاقة بين التوجه التركي نحو الانضمام الى الاتحاد الاوروبي ودرجة تأثير الدور الامريكي، فكلما توافقت مصالح السياسة الامريكية مع السياستين التركية والاوروبية، كانت هناك استجابات اوروبية ايجابية ازاء السياسة الامريكية، بحيث يجري تفعيل مسألة انضمام تركيا الى عضوية الاتحاد الاوروبي، وكلما اختلفت مصالح السياسة الامريكية مع احداهما، كان تأثير الدور الامريكي في تسريع عملية الانضمام محدودة.

(الزمان) تقدم قراءة مستفيضة لبعض فصول هذه الدراسة المهمة التي صدرت في كتاب (الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي (1993 ــ 2010) للباحث محمد ياس خضير الغريري وهو من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت.

المنظور التركي للعلاقات مع واشنطن نتاج مثلث من السعي إلى الانضمام للاتحاد الأوربي والتوازن مع اليونان ولعب دور في آسيا الوسطى

تهدف السياسة الخارجية لاية دولة، في الغالب، الى تحقيق اكبر قدر من المصالح، وينطبق هذا على تركيا، فهي تسعى في علاقاتها الخارجية مع الدول الكبرى ال يتحقيق مصالحها الاستراتيجية، مثل بقية الدول الاخرى، وخصوصا مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، في مسائل الاقتصاد والامن. فالمنظور التركي للعلاقات مع الولايات المتحدة تحكمه جملة منالاهداف التي تريد تحقيقها بمساعدة الولايات المتحدة. منها تحقيق الاندماج الكامل في الاتحاد الاوروبي فضلا على تحقيق مصالحها في منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى والقوقاز والحصول على المساعدات الاقتصادية والدعم بكل انواعه، وهذه الاهداف لم تتغير بقدر ما تطورت ففي مرحلة الحرب الباردة سعت تركيا الى ضمان امنها من خطر التوسع السوفياتي فضلا على استمرار سعيها الى الحصول على المساعدات الاقتصادي، وتعزيز مكانتها في منطقة الشرق الاوسط. وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي تجددت المصالح التركية القديمة، وخصوصا بعد ظهور جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز فكانت تركيا تسعى الى مد نفوذها الى هذه المناطق الجديدة.

بهذا المنطلق تبدأ الدراسة، في هذا الفصل، لكشف تفاصيل المساعي التركية نحو التحالف مع الولايات المتحدة، وأهداف أنقرة من وراء تلك المساعي:

ان قيام تركيا بدور حيوي في الاستراتيجيا الامريكية، كان وراءه جملة من الاسباب والدوافع التي حفزت تركيا على القيام بهذا الدور، والتي اهمها تحقيق المصالح الاقتصادية، والحصول على الدعم الاقتصادي وكسب الدعم الامريكي في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، لإبقاء التوازن في الصراع مع اليونان، وتحقيق المصالح التركية في منطقة الشرق الاوسط فضلا على تفعيل الدور التركي في اسيا الوسطى والقوقاز.

تحقيق المصالح الامنية

سعت تركيا في علاقاتها مع الولاياتالمتحدة الى تحقيق مصالها في المجالات الامنية والعسكرية، فالولايات المتحدة منذ مشاركتها الفاعلة في الحرب العالمية الثانية التي حسمت مسارات هذه الحرب، اصبحت قوة عظمى في الساحة الدولية، فضلا على سعي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عقب نهاية هذه الحرب، الى جذب الحلفاء وتحقيق المكاسب على حساب الاخرين. وادى هذا الامر الى انقسام العالم الى معسكرين: المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي وبحكم البيئة الامنية التي تشكلت عقب هذه الحرب، سعت الدول الى ترسيخ علاقاتها مع احد هذين المحورين انطلاقا من الفرضية التي مؤداها)على الطرف الاضعف ان ينحاز الى طرف اقوى منه، ويطلق على ذلك ما يسمى (المجاراة) Bandwagoning لذلك، نتيجة ضعف مكونات القدرة والقوة لدى تركيا، التي لا ترقى الى قوة اي طرف من اطراف الصراع، فقد انحازت تركيا الى الولايات المتحدة والعالم الغربي. وكان ذلك ايضا نتيجة محدودية الخيارات امامها، فهي اما ان تنحاز الى الاتحاد السوفييتي الطامع في بعض اقاليمها، او تنحاز الى الولايات المتحدة وهو الخيار الذي فضلته تركيا لتأمين تحقيق مصالحها الامنية والسياسية والاقتصادية.

لقد حاولت تركيا، بتوجهها نحو المعسكر الغربي، تحقيق اهدافها وخصوصا في الجانب الامني. فقد كانت تسعى الى كسب الحلفاء لردع التهديد السوفييتي للاراضي والمضائق التركية، وخصوصا بعد حديث ستالين الى السفير الامريكي في نيسان (ابريل) 1946 الذي قال فيه: "ان تركيا ضعيفة، والاتحاد السوفياتي يدرك جيدا خطر السيطرة على المضائق، وليست لتركيا القوة بحيث تستطيع حمايتها، كما انها مسألة تمس أمننا نحن" لهذا كان التوجه السياسي التركي وهو التوجه نحو الغرب، توجها قويا، مما تناسب مع سياسة الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفياتي.

وقد تحققت لتركيا فوائد عدة جراء سياستها الخارجية هذه التي قامت على الدوام على مبدأ المساومة وذلك عن طريق مشروعي (ترومان) و(مارشال) اذ حصلت تركيا واليونان على ما قيمته 700 مليون دولار، كمساعدات عسكرية و764 مليون دولار بصورة مساعدات اقتصادية، لتمكينهما من الوقوف امام التهديدات السوفياتية، بعد ان اعلنت بريطانيا عجزها عن الايفاء بالتزاماتها تجاه تركيا واليونان.

لكن الجانب الأمني ظل في مقدمة الهواجس التركية خصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كما يذهب الباحث:

كما تعززت قدرة تركيا الامنية بعد ان اصبحت جزءا من التحالف الغربي وقد سبق ان تسلمت تركيا من الولايات المتحدة الامريكية عددا من السفن الحربية، كما حصل منها على دعم امني متواصل من الولايات المتحدة بعد ان عقد الطرفن معاهدة دفاع مشترك خارج نطاق حلف شمال الاطلسي في التاسع من كانون الثاني 1980 ، فقد كانت الولايات المتحدة تسعى الى ضمان امن حليفها سواء اكان ذلك على الصعيد الخارجي ام الداخلي، وكانت تغلب عليه صفة عدم الاستقرار. لهذا اعتبرت الولايات المتحدة ان عدم الاستقرار في تركيا يشكل كارثة استراتيجية لها.

دعم عسكري

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية عام 1991 ادرك صانعو القرار في تركيا ان اهمية تركيا تراجعت الى حد كبير لذلك حاولوا اعادة هذه الاهمية عقب مشاركتهم في حرب الخليج الثانية ـ كما ذكرنا سابقا ـ ولكن هواجس تركيا الامنية استمرت عقب انتهاء الحرب الباردة، فقد كانت تسعى الى توسيع نطاق امنها القومي لتشمل الجمهوريت الاسلمية في اسيا الوسطى، وفي الوقت نفسه تخشى من المواجهة مع روسي. فالعداء التاريخي بين تركيا وماضيا العثماني وروسيا مازال قائما، والنزاع حول قبرص ما زال يؤثر بدوره في علاقات تركيا بدول اوروبا، فضلا على التهديدات المستمرة للامن القومي التركي من قبل الاكراد.

هذه الهواجس دعمت التوجه التركي نحو الولايات المتحدة من اجل تدعيم قوتها العسكرية لمواجهة هذه الاخطار في اطار العلاقة الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة كما استطاعت تركيا ان تحقق تعاونا عسكريا مستمرا فضلا على الحصول على مساعدات عسكرية كما جاء في اتفاقية عام 1980 وتسعى تركيا من خلال هذا التعاون الى زيادة حجم المعدات العسكرية ذات الكفاءة العالية والمنظومات الحديثة المتطورة لتحديث الجيش التركي.

لقد بلغت مبيعات الاسلحة الأمريكية الى تركيا خلال فترة الرئيس الاسبق كلينتون حوالي اربة اضعاف القيمة الكلي لتحويلات الاسلحة الامريكية خلال 34 عاما ن 1950 وحتى 1983 التي كانت تجري عن طريق برنامجين، هما: المبيعات العسكرية الخارجية والمبيعات التجاريةة المباشرة اللذين يعتبرن القناتين الرئيسيتين لتصدير الاسلحة الامريكية. وقد بلغت تحويلت هذه الاسلحة اكثر من 800 مليون دولار سنويا، الامر الذي جعل تركيا احدى اكبر الدول المتلقية للاسلحة الامريكية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين.

اما بالنسبة الى المساعدات الامنية الى تركيا فقد نفذت عبر برنامجين رئيسيين ايضا هما: الاول يعرف باسم (الاموال العسكري الخارجية) وهو عبارة عن برنامج اعانات مالية مباشرة لتصدير الاسلحة الامريكية.

ثم تكشف الدراسة حجم التسليح الذي قدمته واشنطن لتركيا باسعار تفضيلية ومخفضة خلال عقد التسعينات:

اما البرنامج الثاني فهو اعتمادات الدعمالاقتصادي) وهو برناج كبير للاعانات المالية (الهبات والقروض) التي تم تحصيصها فقط للدول التي لديها ارتباطات امنية خاصة مع الولايات المتحدة مثل مصر واسرائيل وتركيا. وبالنسبة الى تركيا فان اكثرية اعتمادات برنامج الدعم الاقتصادي تعطي على شكل هبات او قروض نقدية تستخدم لتعويض كلفة الاسلحة المشتراة من الولايات المتحدة، وفي ما يتعلق بالهبات المباشرة الخاصة بالبرنامج الاول، فقد تم ايقافها عن تركيا منذ عام 1993 في حين استمرت القروض المباشرة حتى عام 1997.

يضاف الى ذلك ان تركيا تعتبر المستفيد الرئيسي من فائض الاسلحة الامريكية المختلفة، وعن طريق برنامجين هما: برنامج بنود الدفاع الزائدة للبنتاغون وعملية (شلال الاسلحة) التي تصدرها الولايات المتحدة الى اوروبا للايفاء بتعهداتها طبقا لـ (معاهدة القوات التقليدية في اوروبا).

تحويلات السلاح

فخلال عقد التسعينيات من القرن العشرين وحده قدمت الولايات المتحدة الى تركيا اسلحة بقيم اصلية مخفضة بلغت اكثر من 1,9 مليار دولار، طبقا لبرنامج بنود الدفاع الزائد وكانت ثلاثة ارباع قيمة هذا البرنامج قد قدمت اثناء ادارة الرئيس الامريكي بيل كلينتون .

ان قيمة الاسلحة المحولة طبقا لبرنامج بنود الدفع الزائدة هي اقل بـ 50 ـ 80 بالمئة من كلف الاسلحة المشتراة من القوات الامريكية، كما تسلمت تركيا كميات كبيرة من تجهيزات الاسلة القالية الامريكية عبر هذه البرامج فقد ذكر تقرير عام 1996 المعد من لجنة (مشروع مراقبة مبيعات الاسلحة) التابع للاتحاد الفدرالي للعلماء الامريكيين بانه (خلال النصف الاول من عقد التسعينيات من القرن العشرين تسلمت تركيا كميات كبيرة من الاسلحة الامريكية عبر قنوات الـ EDAو CFM كالآتي: 922 دبابة و250 مدرعة و72 قطعة مدفعية و145 طائرة مقاتلة و42 طائرة هليكوبتر و9 سن مقاتلة. وتمثل هذه التحويلات الامريكية الفائضة الى تركيا اعانة مالية امريكية تقدر بمئات الملايين من الدولارات. فضلا على ذلك فقد ساعدت الولايات المتحدة تركيا في تدريب قواتها العسكرية.

ثم تكشسف الدراسة عن المتغيرات الداخلية في تركيا، ومن ضمنها النواحي الحزبية، وتطبيق سياسة تعويض الاستيرادات باقتصاد صناعي محلي متطور:

الحصول على الدعم الاقتصادي

ان احد اهم اسباب توجه تركيا حيال الولايات المتحدة الامريكية هو من اجل الحصول على الدعم الاقتصادي لانعاش اقتصادها، وقد عللها الولايات المتحدة بالحفاظ على الديمقراطية والحرية التي نشات في تركيا لتعزيز توجه تركيا نحو التعددية الحزبية ولدفعها نحو الليبرالية التي ترتب عليها نتيجتان مهمتان.

أ ـ قبول عضوية تركيا في المجلس الاوروبي عام 1949 وبعدها في حلف شمال الاطلسي عام 1956 وبذلك ارتبطت تركيا بالتحالف الغربي.

ب ـ تدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية إلى تركيا فقد اسهمت هذه المساعدات الى حد كبير في توسيع خططها التنموية وساعدتها كذلك في تطبيق سياسة احلال الواردات بشكل واسع لتحقيق التنمية السريعة، والتوسع في المشاريع الصناعية. وقد استطاعت تركيا بفضل المساعدات الاقتصادية الامريكية، مع القروض التي حصلت عليها بناء قاعدة صناعية واسعة. كما ساعد تدفق المساعدات الاقتصادية في انقاذ الاقتصاد التركي خلال حقبة الحرب الباردة وكان يعاني ازمات اقتصادي كالمديونية العالية وغيرها.

وفي عام 1980 صنفت تركيا بحسب برامج الامم المتحدة ضمن سبع دول اسمتها (البلدان الحديثة التصنيع) وذلك لانها احدى الدول التي استطاعت في حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ان تبني قاعدة صناعية واسعة، كما انها احدى الدول التي استطاعت ان تحقق الجزء الاكبر من حاجتها المحلية من السلع الاستهلاكية ونجحت في تطبيق استراتيجية تعويض الاستيرادات وبدأت بتشجيع الصناعة بمشاركة الدول الرأسمالية المتقدمة كما تلقت تركيا مساعدات اقتصادية مكنتهامن اعادةموازنة ميزان مدفوعاتها للفترة (1980 ـ 1985) التي بلغت 5,1 مليار دلوار اذ ارتفعت الصادرات التركية بين عامي 1980 و 1983 لتصل الى 5,7 مليار دولار ثم ارتفعت الى حوالي 7,5 مليار دولار عام 1984.

لجنة مشتركة للتعاون

ومع حدوث التغييرات الهيكلية في البيئة الدولية، نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة حاولت تركيا في ظل هذه الفترة تحسين مستوى ادائها الاقتصادي. لهذا شهدت تلك الفترة تطورا ملحوظا في مسائل التعاون الاقتصادي بين تركيا والولايات المتحدة، فقد قدمت الاخيرة مبادرتين مهمتين في مطلع التسعينيات، كانت الاولى باعادة فتح خط انابيب باكو ـ جيهان للنفط وخط انابيب الغاز عبر بحر قزوين. اما الثانية فكانت تتمثل في دعم الولايات المتحدة للاصلاحات البنيوية وبرنامج الموازنة لتركيا، ذلك الدعم الذي كان له الدور الحاسم في أمين القروض المقدمة من البنك الدولي الى تركيا.

وقد اتفقت تركيا والولايات المتحدة على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي بعد زيارة رئيسة الوزراء التركية السابقة تانسو تشيلر الى الولايات المتحدة ولقائها بالرئيس الامريكي بيل كلينتون عام 1993 بعدها وفي عام 1994 ادرجت تركيا في قائمة افضل عشر اسواق للولايات المتحدة في العالم فضلا على ذلك اتبعت وزارة التجارة الامريكية سياسة تجارية امريكية ـ تركية اكثر عملية من السابق، مما اتاح زيادة التبادل التجاري بين البلدين،

وفي عام 1995 تم تجديد اتفاقية التعاون في مجال الزراعة التي كانت معلقة منذ عام 1990 وفي عام 1996 وقعت اتفاقية بين الطرفين تتعلق بمنع فرض ضريبة مضاعفة وفي العام نفسه تم تأسيس (مجلس تطوير الاعمال) لتنسيق التعاون التجاري بين البلدين.

وقد جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي الاسبق مسعود يلماز الى الولايات المتحدة الامريكية في كانون الاول (ديسمبر) 1997 في اطار سعي تركيا الى توسيع التعاون الثنائي بينها وبين الولايات المتحدة وقد علنت ادارة الرئيس بيل كلينتون انها اتفقت مع الجانب التركي حول تشكيل جدول اعمال تكون من خمسة اجزاء وهو سوف يقود الى توسيع التعاون الثنائي بين البلدين. وحدد هذا الجدول تلك الاجزاء الخمسة التي تمثل محور التعاون بـ (الطاقة، القضايا الاقتصادية، التعاون الاقليمي، قضية قبرص والنزاع التركي ـ اليوناني على جزر بحر ايجة).

فضلا على ذل كان من بين الدوافع وراء وسيع العلاقات بين البلدين ان الحكومة التركية اعتبرت العلاقة الامنية العميقة مع الولايات المتحدة تستلزم اقامة علاقات اقتصادي واسعة كما ان الولايات المتحدة رأت في توسيع العلاقات الاقتصادية مع تركيا حماية للتوجه التركي نحو الغرب بتشجيعها على اجراء اصلاحات لازمة لكي تقبل في الاتحاد الاوروبي،

كما وقع الطرفان في عام 1999 اتفاقية تتعلق بتطوير علاقات الجارة والاستثمار ما بين البلدين اثناء زيارة رئيس الوزراء التركي السابق بولند اجاويد الى الولايات المتحدة وادت هذه التحركات التركية الى حدوث تطور في الناتج القومي وزيادة نسبة التجارة مع الولايات المتحدة.

وقد حاولت تركيا على الدوام ان تعدل ميزان مدفوعاتها مع الولايات المتحدة فالصادرت التركية الى الولايات المتحدة خلال مدة التسعينيات من القرن العشرين. لم تتناسب مع وارداتها من سلع وخدمات من الولايات المتحدة.

مسعود يلماز

جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي الاسبق مسعود يلماز الى الولايات المتحدة الامريكية في كانون الاول (ديسمبر) 1997 في اطار سعي تركيا الى توسيع التعاون الثنائي بينها وبين الولايات المتحدة وقد علنت ادارة الرئيس بيل كلينتون انها اتفقت مع الجانب التركي حول تشكيل جدول اعمال تكون من خمسة اجزاء وهو سوف يقود الى توسيع التعاون الثنائي بين البلدين. وحدد هذا الجدول تلك الاجزاء الخمسة التي تمثل محور التعاون بـ (الطاقة، القضايا الاقتصادية، التعاون الاقليمي، قضية قبرص والنزاع التركي ـ اليوناني على جزر بحر ايجة).

بولند أجاويد

مناورات للجيش التركي في بحر إيجه (الزمان)